

Distr.: General  
29 January 2004  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون  
البند ١٥٦ من جدول الأعمال  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام  
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية فيما يتعلق بالمناورات التي جرت داخل بنما في الآونة الأخيرة، والرامية إلى التأثير في سير العملية القضائية الجارية داخل ذلك البلد ضد لويس بوسادا كاريلس والإرهابيين الآخرين المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠ بسبب التخطيط لاغتيال رئيس مجلس الدولة والوزراء الكوبي داخل قاعة جامعة بنما، وهو الحادث الذي أودى أيضا بحياة مئات البنميين الذين شاركوا في هذه المناسبة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٥٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) أورلاندو ركيخو غوال

السفير

القائم بالأعمال المؤقت



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية

علمت وزارة الخارجية بالقلق والاستنكار بالمناورات التي جرت في الآونة الأخيرة داخل بنما والرامية إلى التأثير في سير العملية القضائية داخل ذلك البلد ضد لويس بوسادا كاريلس والإرهابيين الآخرين، المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بسبب محاولة اغتيال قائدنا داخل قاعة جامعة بنما، وهو الحادث الذي أودى أيضا بحياة المئات من البنميين الذين شاركوا في تلك المناسبة.

وفي هذا الصدد، طلب روخيليو كروس، محامي الإرهابي بوسادا كاريلس، في محاولة متكررة منه لتقويض المحاكمة، إعفاء القاضي إنريكي بانيسا، من نظر القضية، بعد أن كان قد رأس النظر فيها منذ بدايتها ونهج نهجا محايدا في جلسة الاستماع الأولية التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، حيث طلب محاكمة الإرهابيين بسبب ما ارتكبوه من جرائم واضحة داخل جمهورية بنما.

ودفع روخيليو كروس بأن القاضي بانيسا ارتكب مخالفات قضائية ونهج في الوقت ذاته نهجا منحازا ضد موكله. فما هو الانحياز الذي يتحدث عنه السيد كروس، في الوقت الذي أوضحت فيه يوما بعد يوم المجلدات الستة والأربعون التي ضمت إجراءات المحاكمة أن الإرهابيين الضالعين في القضية، الذين استخدم بعضهم بطاقات هوية مزيفة، قد أدخلوا خلصة عشرات الكيلوغرامات من المتفجرات البلاستيكية إلى جمهورية بنما، وقاموا بالتخطيط لتنفيذ عمل إرهابي شنيع؟

وعن أي انحياز يتحدث محامي الإرهابي بوسادا كاريلس، في الوقت الذي لا تحتاج فيه سوابق موكله المتهمين إلى أي دليل؟

أليسوا هؤلاء هم الذين ألحقوا الحزن بعشرات الأسر الكوبية نتيجة التدمير الإجرامي لطائرة تابعة لشركة الملاحة الجوية الكوبية في أثناء تحليقها في الجو أمام سواحل بربادوس؟

أليسوا هؤلاء هم الذين اغتالوا الدبلوماسي الكوبي فيليكس غارسيا في نيويورك، والفني الكوبي أرتغنان دياس دياس، في المكسيك، وكريسيسيو غالانينا إرنانديس وخيسس سيخس أرياس، الدبلوماسيين الكوبيين اللذين كانا يعملان بسفارة كوبا لدى الأرجنتين، ناهيك عن الجرائم الأخرى الكثيرة التي ارتكبت ضد شعبنا؟

فهل يحاول المحامي رويخيليو كروس إعلان الإلغاء التام لمحاكمة بذلت فيها السلطات القضائية البنمية جهودا كي تكون عادلة ومحيدة، وملتزمة بروح ونص قانون هذا البلد الشقيق؟

وقد أفضت أيضا عمليات التهيب تلك إلى حمل القاضي إنريكي بانيسا على طلب إعفائه من نظر القضية، وهو الطلب المعروض حاليا على محكمة العدل العليا لبنما للنظر فيه.

إن تلك المناورات التي يقوم بها رويخيليو كروس ومن يساندونه داخل بنما، تلقى ترحيب أفراد المافيا الإرهابية في ميامي، التي ما برحت تقوم على الدوام بتوجيه وتمويل الدفاع عن الإرهابيين، الذين يعملون ويتصرفون بالتواطؤ معها، وقاموا بتنفيذ تعليماتها بالتخطيط للأعمال التي يسجنون بسببها الآن.

إنها نفس المافيا التي تسعى منذ بداية هذه المحاكمة إلى الإفراج عن الإرهابيين وفرارهم، وهو نفس ما فعله في وقت ما لويس بوسادا كاريلس عندما فر من أحد سجون فتروبيلا، وغاسبر خمينس إسكوبيدو عندما فر من أحد سجون المكسيك. لقد أدانت حكومتنا مرارا وتكرارا تلك المخططات، وأصبح شعبنا على علم تام بسير المحاكمة.

والآن، أفضت المناورات التي يقوم بها المحامي رويخيليو كروس وسادته في ميامي إلى الحيلولة دون أن تعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤ المحاكمة الرئيسية التي دعا القاضي بانيسا إلى عقدها في الأيام المذكورة، ويجري تحديد موعد آخر لعقدها خلال شهر آذار/مارس. ومع ذلك، من المنتظر أن يقوم هذا الشخص الفاسد وسادته بمحاولات جديدة ترمي إلى عدم عقد المحاكمة قبل شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي، وهو الموعد الذي سيكون فيه الإرهابيين قد أمضوا أربع سنوات في الحبس الاحتياطي، إذ ينص القانون البنمي عندئذ إلى إدخال تعديلات على التدابير الاحتياطية المطبقة عليهم. وهذا يعني خروج الإرهابيين من السجن والتمتع، على سبيل المثال، بنظام للاحتجاز داخل مقر السكن، وهو الهدف الذي ما فتئت مافيا ميامي ومحامي الدفاع يسعيان إلى تحقيقه لتنظيم عملية الهروب.

ويضاف إلى المناورات آفة الذكر معلومات نشرتها الصحافة البنمية بأن حكومة الولايات المتحدة قد مارست ضغوطا على السلطة التنفيذية البنمية لإطلاق سراح الإرهابيين الأربعة. فقد ذكرت صحيفة "إل سيغلو" اليومية البنمية في عددها الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير من العام الحالي في مقال معنون "لماذا ذهب كولن باول إلى بنما؟": "... إن الهدف الحقيقي من الزيارة التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، للمشاركة في الاحتفال بمرور مائة عام على إنشاء الجمهورية، كان الهمس

سرا في أذن رئيس بنما بأن الرئيس جورج بوش مهتم بأن يحاكم غيايبا الإرهابي الطاعن في السن وشركاؤه المسجونين داخل البلد بسبب محاولة الاغتيال“.

وإذا ما ثبت صحة هذه المعلومات، فإن ذلك يعني أن الحكومة البنمية قد طُلب منها أن تبحث عن طريقة ما لإطلاق سراح المسجونين قبل إجراء المحاكمة الرئيسية، ومن ثم تتحول المحاكمة، التي ما برحت تجري منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إلى سخرية من السلطات القضائية البنمية، ومن الشعب الكوي، ومن الشعب البنمي.

وقد يثور تساؤل عما إذا كان هذا الموضوع يشكل جزءا من أهداف الزيارة التي يقوم بها حاليا لبنما الإرهابي الآخر أوتو ريتش.

وفي الوقت الذي تدين فيه وزارة الخارجية هذه المناورة الجديدة الرامية إلى إعاقة المحاكم البنمية عن تحقيق العدالة، فإنها ترفض أيضا التهديدات وأعمال التخويف الموجهة نحو الشخصيات الأساسية التي تتولى محاكمة الإرهابيين، وتأمل ألا تسمح السلطات القضائية ولا الرأي العام في هذا البلد الشقيق بتقويض المحاكمة التي ما برحت تسير بكل حياد وعدالة.

وإن وزارة الخارجية لعلی ثقة أيضا بأن حكومة جمهورية بنما التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية وتعاون، ستتمسك بالقواعد والممارسات الدولية، وسترفض أي محاولة من محاولات الضغط والإكراه التي ترمي إلى الإفراج عن الإرهابيين المحتجزين داخل أراضيها، وستسمح للعدالة البنمية بأن تسير في حرية ودون معوقات، حيث ما برحت تضطلع بمثل هذا الدور البارز في هذه المحاكمة.

هافانا، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤